الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.8

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
10 March 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بالاريزو . . . . . (بيرو)

المحتويات

البند ٨٣ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-54630 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

تنظيم الأعمال

١ - **الرئيس:** قال إنه طبقاً للترتيبات الواردة في الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام عن تنظيم الدورة العادية التاسعة والخمسين للجمعية العامة،وتوزيع بنود جدول الأعمال (A/59/250/Add.1)، ستنظر اللجنة الثانية في المسائل ذات الصلة بالفصل الأول من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤.

البند ٨٣ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/59/80-E/2004/61، A/59/80/Corr.1-E/2004/61/Corr.1، A/59/115 وA/59/155-E/2004/96)

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (A/59/218)

(ج) **أزمة الديون الخارجية والتنمية.**

٢ - **السيد كريغل** (رئيس فرع تحليل السياسات والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/59/218) فأشار إلى أن قرارات الأمم المتحدة السابقة شجعت زيادة التحويل الصافي للموارد المالية إلى داخل البلدان النامية لأنها تكمل المدخرات المحلية الإجمالية وتتيح للبلدان في مرحلتي تنميتها الاقتصادية الأوّلية والمتوسطة أن تحقق زيادة مستويات الاستثمار والنمو. ومنذ عام ١٩٩٧، زادت البلدان النامية صافي تحويلاتها المالية الصادرة سنوياًوارتفع إجمالي صافي التحويلات من البلدان النامية في عام ٢٠٠٣ إلى ما يقدر بمبلغ ٢٤٨ بليون دولار متجاوزاً قمة الارتفاع السابق. وكان هناك أيضاً صافي تحويل مالي خارجي صادر من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال بلغ ٢٨ بليون دولار. وفي حالة بلدان شرق وجنوبي آسيا، نجم التحويل الصافي الكبير للموارد إلى الخارج في عام ٢٠٠٣ عن استمرار النمو القوي للصادرات مقترناً بسياسات لدعم الطلب المحلي. وفي أمريكا اللاتينية، كانت التحويلات ترجع إلى حد كبير إلى السياسات الرامية إلى ضغط الإنفاق الداخلي وسداد الدين الخارجي وخدمته.

٣ - وقال إنه في اقتصادات الوفورات العالمية، قد يكون صافي التحويلات الخارجية جزءاً من استراتيجية إنمائية رشيدة في حالة استطاعة الموارد تحقيق عائدات أعلى في الخارج مما تحققه في الداخل. ومع ذلك، استخدمت الزيادات الأخيرة في صافي التدفقات في كثير من البلدان الأسيوية لمضاعفة احتياطيات النقد الأجنبي. ولما كان الجزء الأكبر من الاحتياطيات محفوظاً في أوراق مالية حكومية منخفضة المخاطر وقليلة العائد في البلدان النامية، فإنه ليس من الواضح أنها حققت عائدات عالية.

٤ - ومضى يقول إنه في عدد من البلدان ذات اقتصادات السوق الناشئة، كانت زيادة الاحتياطيات نتيجة لقرار السلطات النقدية تفادي ارتفاع قيمة عملاتها. كما أنها عكست القرار بتوفير ''تأمين ذاتي'' ضد التأثير السلبي لتقلب الحسابات على النمو. وفي حين من المحتمل خفض تكاليف الاحتفاظ بالاحتياطيات من خلال أسعار صرف أكثر مرونة، فإنه في ظل عدم وجود دليل واضح على إمكانية تحقيق مكاسب مشابهة، عارضت معظم البلدان الأخذ بهذا الاقتراح. وكان من المتعين توفير مثل هذا التأمين من خلال حد الائتمان الطارئ المقدم من صندوق النقد الدولي، ولكن هذه الخدمة لم تستخدم مطلقاً وانقضت حالياً دون إحلال. وثمة خدمة أخرى جذابة لتجميع الاحتياطيات من شأنها أن تزيل بعض الحوافز للاحتفاظ بأرصدة كبيرة من الاحتياطيات.

٥ - وتزامن تحويل الموارد الصافي إلى الخارج من البلدان النامية إلى البلدان متقدمة النمو في عام ٢٠٠٣، مع زيادة في

التدفقات الرأسمالية الصافية إلى كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتزايد صافي هذه التدفقات نتيجة انتعاش في التدفقات المالية الخاصة إلى أعلى مستوى لها منذ الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧.

٦ - ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصدر للتمويل الخارجي للبلدان النامية، على الرغم من أن صافي تدفقات ذلك الاستثمار انخفض في عام ٢٠٠٣ إلى أدنى مستوى له منذ قرابة عقد من الزمان ومع ذلك عوضت التدفقات الخاصة الأخرى كثيراً الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث أظهر صافي تلك التدفقات إلى البلدان النامية زيادة كبيرة بلغت أكثر من ١٣١ بليون دولار في عام ٢٠٠٣، وهي أعلى مستوياتها منذ عام ١٩٩٧.

٧ - واستمرت التدفقات الرسمية الصافية في الانخفاض في عام ٢٠٠٣، حيث هبط صافي التدفقات من المؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية إلى مستويات لا تكاد تذكر على الرغم من الزيادات الكبيرة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٨ - ومضى قائلاً إن التركيز الرئيسي لإصلاح النظام المالي الدولي ظل مُنصَّباً عام ٢٠٠٣، على تحديد أوجه الضعف العامة المتصلة بالدين في وقت مبكر وتعزيز دور الإشراف ودعم توجيهها المؤاتي للنمو وتحسين تنسيق الإشراف المتعدد الأطراف والإقليمي. وأدت حوادث التدليس المستمرة في الشركات وسوء الإدارة إلى تحديد المخاوف، لا سيما في البلدان متقدمة النمو.

٩ - أما إشراف صندوق النقد الدولي الذي ركز في السابق على سياسات الاقتصاد الكلي، فإنه يشمل حالياً تدابير لتحسين الشفافية في السياسات الوطنية ومراعاة معايير وقواعد مختلفة وسلامة القطاع المالي. ومع عدم الاهتمام الكافي بسياسات البلدان متقدمة النمو الرئيسية، ينبغي أن يكون تقييم تأثير تلك السياسات من بين الجهود المبذولة لزيادة تحسين الإطار الكلي للإشراف.

١٠ - وأشار إلى أن تحسين تقييم عبء الدين لبلد ما وقدرته على خدمة ذلك الدين هام بصفة خاصة لمنع وقوع الأزمات وحلها. وقدم صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٢ إطاراً تحليلياً جديداً يجرى تطبيقه حالياً في سياق الإشراف وفي استخدام موارد الصندوق. ويمكن أيضاً أن يسترشد بهذا الإطار المدينون والدائنون في مناقشاتهم بشأن تحديد القدر اللازم من تخفض الدين للتوصل إلى جدول للسداد قابل للتطبيق على مدى الزمن.

١١ - وقال إن الوتيرة المتزايدة للأزمات المالية في التسعينيات، جددت الاهتمام بالتعاون النقدي الإقليمي كوسيلة لتحقيق مزيد من الاستقرار المالي الإقليمي. وكانت من بين المبادرات الأكثر تقدماً مبادرة شيانغ ماي التي اعتمدتها رابطة دول جنوب شرق أسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وجمهورية كوريا لتعزيز التعاون الإقليمي من خلال شبكة موسّعة من مرافق التبادل بين مصارفها المركزية وحوارات إقليمية بشأن السياسات الرامية لتحسين التعاون في مجالي الإشراف ورصد تدفقات رءوس الأموال. وتجري أيضاً مناقشات للسياسة العامة في مجموعات إقليمية أخرى لبلدان نامية من بينها الجماعة الاقتصادية والنقدية لغربي أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى، واتحاد العملات لشرق الكاريبي وبلدان المغرب المرتبطة بالاتحاد الأوروبي.

١٢ - وثمة عنصر هام لحل الأزمات هو وجود بارامترات واضحة للتدخل الرسمي. ولتحسين الاستجابات الرسمية لأزمات الحسابات الرأسمالية طرح صندوق النقد الدولي

إطاراً لتقديم قروض أكبر حجماً من المسموح به عادة بشرط تلبية معايير معينة، أكثرها إثارة للجدل ما يتعلق بالقدرة على تحمّل الدين. ولكي تتحقق المصداقية لتلك الأحكام، فإنها ينبغي أن تكون متسقة قدر الإمكان في تقديم إشارات إلى الأسواق بشأن الموعد المنتظر للدعم الذي سيأتي من المجتمع الدولي.

١٣ - وعندما تكون أعباء الدين غير محتملة، يجب أن يكون الدعم المقدم من الصندوق مصحوباً بإعادة هيكلة للدين فعالة ومتنبأ بها ومنظمة.وخلافاً لذلك، فإن ارتباط الصندوق النقد الدولي بموارد جديدة قد يشوه مصداقية الصندوق، وبالتالي يزيد من صعوبة حل الأزمة برمتها. وفي السنوات الأخيرة، بذلت جهود لتطوير استراتيجية قادرة على مساعدة البلدان متوسطة الدخل المتعسرة على العودة إلى تحمّل الدين في الأجل الطويل واستعادة الوصول إلى التمويل الخاص. وفي هذا الصدد، اقترح ضرورة تقوية تنفيذ الإطار الذي وضعه الصندوق بشأن ''الإقراض في حدود المتأخرات''

١٤ - وعلى الرغم من إحراز تقدم في مسائل هامة عديدة تتعلق بعملية إعادة هيكلة الدين، فإن الاتفاق على نهج قانوني للتوصل إلى اتفاق سريع وعادل مع الدائنين يساعد على الحد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للإعسار، من المحتمل أن يظل تحدياً رئيسياً.

١٥ - وقال إن توافق آراء مونتيري شدد على الحاجة إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات في مرحلة الانتقال في صنع القرار الاقتصادي في المؤسسات الحكومية الدولية متعددة الأطراف والمحافل المخصصة لوضع معايير خاصة على السواء. ومع ذلك، رغم عدد من التقارير بشأن هذه المسألة، أُحرز تقدم ضئيل جداً في معالجة مسألة تمثيل البلدان الأعضاء في المجالس التنفيذية ووضع صيغة جديدة لتخصيص الأصوات. وهذه المسائل معقدة، لكنها مهمة جداً لتمثيل الدول الأعضاء على نحو يتسم بالكفاءة والإنصاف.

١٦ - **السيد بوسوتيل** (مدير إدارة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد): قدم تقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/59/219) المكمل لتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/59/270). وقال إن التقرير يقدم تحليلاً لتطور مؤشرات ديون البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في سياق التطورات الأخيرة التي وقعت في مجال التجارة والمدفوعات الدولية وفي أسواق رأس المال الدولية. كما يقدم تقييماً لتخفيف عبء الدين بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإعادة هيكلة الديون في نادى باريس. ويناقش كذلك عدداً من الجوانب المتعلقة بإدارة الديون في البلدان النامية والتطورات الأخيرة فيما يتصل بالآليات التي يمكن أن تساعد على حل المشكلات ذات الصلة بالديون السيادية المستحقة للدائنين من القطاع الخاص.

١٧ - وقال إنه من المسلَّم به عموماً ضرورة بذل مزيد من الجهود المتضافرة للتوصل إلى حل دائم لمشاكل الديون الخارجية التي تواجه البلدان النامية، ناهيك عن أن خدمة الدين على أي مستوى لم تكن ملائمة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وحسبما ورد التأكيد عليه في دراسة أصدرتها الأونكتاد عن أفريقيا، فإنه لضمان تمكن أفريقيا من الحد من الفقر بحلول عام ٢٠١٥، طبقاً للأهداف الإنمائية للألفية، يتعين على الأقل جداً أن تتضاعف مستويات النمو إلى نحو ٧ أو ٨ في المائة في السنة للعقد القادم. والمتطلبات المالية لمثل هذه الزيادة لا تتفق مع المستويات الحالية أو المتوقعة لخدمة الدين. وملف ديون تلك البلدان قد تحول من القدرة على التحمّل في السبعينيات إلى نقطة الأزمة في النصف الأول من الثمانينيات، مع التعاقد على قدر كبير

من الديون بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٥ في إطار توجيهات برامج التكيف الهيكلي. وهكذا، فإن انخفاض مستويات المدخرات والاستثمار المؤدي إلى ارتفاع الفقر والأحوال الاجتماعية المعاكسة كان من بين أكبر القيود على النمو في البلدان منخفضة الدخل. وسوف يشكل اسمياً مواصلة البلدان المثقلة بالدين خدمة الدين/تحويلاً عكسياً للموارد إلى الدائنين من قِبَل مجموعة من البلدان تستطيع على أقل تقدير تحمل أعبائه.

١٨ - وأردف قائلاً إن الحاجة تدعو إلى تقييم للقدرة على تحمل عبء الدين على أساس مجموعة من المعايير الواقعية والشاملة، من بينها تلك التي تلبي الأهداف الإنمائية للألفية. ويرجع ذلك بوجه خاص إلى فشل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين في الأخذ في الاعتبار الدين الداخلي الذي أصبح عاملاً هاماً في المديونية الكلية للبلدان الأفريقية.

١٩ - وقال إنه ينبغي التأكيد أيضاً على أنه حتى الإعفاء الكامل من الدين ليس سوى خطوة أولى نحو استعادة النمو والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي حالة أفقر البلدان، تقدر الأونكتاد أن مثل هذا الإعفاء سيمثل أقل من نصف في المائة من احتياجات تلك البلدان من الموارد. مع وجود فجوة تسدها زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية كمقدمة لزيادة مستوى المدخرات المحلية والاستثمار اللازم لتحقيق نمو قوي ومستدام.

٢٠ - وبعد مرور ثمان سنوات من إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، وبرغم بعض التقدم الأوَّلي، لا تزال البلدان الفقيرة المثقلة بالدين بعيدة عن تحقيق مستويات دين قابلة للتحمل. ولذلك أصبح من المشكوك فيه كثيراً ما إذا كان بوسع المستفيدين من المبادرة المذكورة بلوغ مستويات للدين قابلة للتحمل، قائمة على أساس معايير للتصدير والإيراد، بعد تحقيق نقطة الإنجاز والحفاظ على تلك المستويات في الأجل الطويل. كما لوحظ في الفقرتين ٣٠ و٣٤ من تقرير الأمين العام ضرورة مراعاة السمة القطرية المحددة لقابلية تحمل الدين كاعتماد كثير من البلدان منخفضة الدخل على سلعة واحدة أساسية أو عدد صغير من هذه السلع.

٢١ - وأخيراً لكي يحقق أي إطار لتخفيف عبء الدين نتائج ملموسة، يلزم أن تتبع البلدان الفقيرة بنشاط سياسات الإدارة الرشيدة للدين، وتنويع ونمو اقتصادي متواصل. وفي حالة أفريقيا، على سبيل المثال، حددت مبادرة النيباد إطاراً لهذه العملية. غير أنه يتعين على المجتمع الدولي الاعتراف بالحاجة إلى تحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة الاستثمار في البشر والبنية التحتية المادية

٢٢ - **السيد شودري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية الدول الجزرية الصغيرة النامية): أكد على خطورة عبء الدين بالنسبة لأقل البلدان نمواً الخمسين وأفقر وأضعف قطاعات المجتمع الدولي. وأشار إلى اعتراف المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً بأن الدين الخارجي القائم يعوق كثيراً قدرة أكثر من نصف البلدان الأقل نمواً التي تعاني ''عسر الدين'' على بذل أي جهد مفيد لتنفيذ خططها الإنمائية.

٢٣ - وأضاف أن التقرير الأخير للأونكتاد عن أقل البلدان نمواً قدّر أن إجمالي الدين الخارجي لأقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٦ المتاح بيانات عنها، قد زاد بنحو ٧,٦ من بلايين الدولارات أي من ١٣٧,٣ بليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٤٤,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ برغم الجهود المبذولة لتخفيف عبء الدين.

٢٤ - وقال إن خطورة الحالة مثيرة بوجه خاص في ضوء الحقيقة القائلة بأنه في عام ٢٠٠٢ وحده، دفعت أقل البلدان نمواً نحو ٥,١ بليون دولار بفائدة على ديونها وأن هذا المبلغ

يمثل تقريباً ثلث حجم المعونة الإنمائية الرسمية التي تبلغ ١٧,٥ بليون دولار المقدمة لأقل البلدان نمواً في مجموعها عن الفترة نفسها. وبالنسبة لعدد من أقل البلدان نمواً امتصت خدمة الدين أكثر من ربع إيراداتها العامة.

٢٥ - وأسفرت تلك المدفوعات الضخمة لخدمة الدين التي قدمتها أقل البلدان نمواً عن تحويل جزء كبير بانتظام من الموارد الشحيحة من ميزانياتها المخصصة لبرامج هامة للحد من الفقر وتوفير الأمن الغذائي وبرامج التعليم والصحة. وتفاقمت حدة الحالة بسبب تفشي مرض الإيدز والكوارث الطبيعية المتكررة والتي أرغمت تلك البلدان نتيجة لها على أن تختار بين خدمة ديونها وتخصيص استثمارات في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية. وقد وصف تقرير الأمين العام (A/59/219) عن أزمة الديون الخارجية والتنمية تشابك العلاقة بين هاتين المشكلتين

٢٦ - وقال إن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين بطيئة وغير كافية و لم تقدم حلاً دائماً لمشكلة الدين كما كان متوقعاً. ويبين التكوين الراهن للمبادرة أن الدين الخارجي يتعلق أساساً بأقل البلدان نمواً. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أوفى ٣٠ بلداً من البلدان الثمانية والثلاثين المؤهلة بموجب المبادرة بالشروط الخاصة بها للتخفيف من عبء الدين. ومنذ إنشاء المبادرة، لم يبلغ سوى ١٠ بلدان من أقل البلدان نمواً نقطة الإنجاز، ووصل ١١ بلداً نقطة اتخاذ القرار و٩ بلدان من المتعين بعد النظر بشأنها في إطار برنامج التخفيف من عبء الدين بموجب المبادرة المعززة الجديدة.

٢٧ - ولاحظ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كلاهما أن بعض البلدان التي حققت نقطة الإنجاز، كأوروغواي، لديها حالياً نسب ديون تتجاوز مستويات القدرة على التحمل على النحو الذي حددته المبادرة. وتم إرجاع ذلك إلى أسباب مختلفة، من بينها الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية في الفترة بين أواخر التسعينيات ونهاية عام ٢٠٠٢، والافتراضات المفرطة في التفاؤل في بعض البلدان بشأن النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات والحصول على قروض جديدة.

٢٨ - وقال إنه من الأخبار الجيدة أنه قد تم الإنفاق الأسبوع الماضي على تجديد أجل انتهاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين لمدة عامين أخريين. وشدد على أهمية تخفيف عبء ديون أقل البلدان نمواً؛ وتسليماً بالحجم الكبير لديون تلك البلدان في السياق المالي العالمي، من المشكوك فيه أن يكون لأي شطب للدين أي أصداء رئيسية.

٢٩ - وقال إنه من المسلم به على نطاق واسع أن الدين غير القابل للتحمل يشكل عائقاً خطيراً للتنمية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، التي تتضاءل فيها فرصة إحراز أي تقدم في محاربة الفقر أثناء سداد الدين. ومستويات ديونها تعرض للخطر بشدة الاستثمار العام الذي تحتاج إليه بشدة في التنمية البشرية وفي كفاحها لمحاربة فيروس متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز وكذلك في بلوغها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواضح أنه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن يتم دون مزيد من الإبطاء شطب الدين الذي لن ينتهي مطلقاً المستحق على أقل البلدان نمواً جميعها. ولا ينبغي اعتبار ذلك عملاً من أعمال الخير والإحسان، بل إجراء لمصلحة شعوب العالم على الوجه الأفضل. وفي مؤتمر القمة عام ٢٠٠٥، لمتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، سيكون اتخاذ إجراء حاسم بإلغاء جميع تلك الديون تعبيراً قيماً عن التضامن الدولي. ودعا إلى تأييد شركاء التنمية لهذا الإجراء بما في ذلك المجتمع المدني.

وقت الأسئلة

٣٠ - **الرئيس:** أثار مسألة الاتجاه الحالي للبلدان في تكديس احتياطيات النقد الأجنبي، حتى لو أدي ذلك إلى وقوعها في الدين، دون أن تتجاسر على أن تنفق تلك الاحتياطيات على

التنمية فيها لخشيتها من أزمة مالية وتساءل عما يمكن عمله لتجنب الأزمات المالية واستعادة التوازن في احتياطيات النقد الأجنبي وتشجيع زيادة استخدام الإيرادات الوطنية وأضاف أنه يود أيضاً أن يعرف لماذا لدى بعض البلدان نسبة دين أعلى بكثير بالنسبة لصادراتها من غيرها من البلدان.

٣١ - **السيد كريغل** (رئيس فرع تحليل السياسات والتنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) قال إنه منذ الأزمة الآسيوية اختار عدد من بلدان السوق الناشئة استخدام فوائضها التجارية الكبيرة لزيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي كاستراتيجية ''تأمين ذاتي ضد تقلبات الحساب الرأسمالي''. غير أن هذه الاحتياطيات غالباً ما تحجز في أوراق مالية حكومية منخفضة العائد.

٣٢ - وأضاف قائلاً إن تلك البلدان لم تتقدم بطلبات إلى صندوق النقد الدولي، الهيئة الرئيسية لتوفير احتياطيات من النقد الأجنبي، لأن الموارد المقدمة عن طريق برامج الصندوق للإقراض لا تكفي لأن تتيح لها مواكبة أوجه العجز الكبيرة. ومن ثم فإنه من المفيد جعل مزيد من الموارد متاحاً لتلك البلدان. وأشار إلى أن البلدان لجأت إلى ممارستين ترميان إلى تحقيق نفس الهدف: لجأ عدد من البلدان بعد أن واجه تقلب تدفقات رأس المال، إلى استخدام فوائضه التجارية في تكديس النقد الأجنبي، بينما استخدمها البعض الأخر في تخفيض ديونه المستحقة السداد. ويعكف صندوق النقد الدولي حالياً على الانتهاء من وضع آلية للإنذار المبكر تجعل في الإمكان إحباط الأزمات المالية وعمليات نقل التدفقات الرسمالية. وعلى الرغم من وجود مؤشرات جيدة، فإنه ما زال من العسير أن نحدد بدقة موعد حدوث أزمة ما.

٣٣ - وثمة حل أخر يتمثل في زيادة المرونة في إدارة سعر الصرف، رغم اختلاف الآراء حول هذا الموضوع أيضاً، حيث يرى بعض البلدان أن وجود أسعار صرف ثابتة من شأنه أن يساعد على ضمان نمو مستمر.

٣٤ - **السيد مانيس** (السودان): قال إن أقل البلدان نمواً تعهدت بتنفيذ سياسة موجهة نحو تحقيق مصالح الناس، لكن أعباء دينها الثقيلة جعل من العسير عليها تماماً تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥ - **السيد رمضان** (لبنان): لاحظ أنه من العسير على أقل البلدان نمواً الوفاء بديونها مما ينطوي على تقليص إنفاقها في الميدان الاجتماعي، وهي لا تزال مطالبة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أنه بعد عشر سنوات من إنشائها، فشلت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين في تحقيق النتائج المنتظرة. وقد حان الأوان لمراجعة الشروط المطلوبة لتخفيف عبء الدين في هذا السياق.

٣٦ - **السيد ليغليز كوستا (فرنسا)**: تساءل عما إذا كان لا ينبغي للمرء أن يرى في الرصيد السلبي كبير الحجم لتحويلات الموارد المالية علامة على أن البلدان النامية أعادت اكتشاف قدر معين من النمو وأنها تفضل أن تستثمر في أسواق البلدان متقدمة النمو.

٣٧ - **السيد كريغيل** (رئيس فرع تحليل السياسات والتنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أوضح أنه تم تمديد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين لمدة عامين وأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يشاركان في وضع مؤشرات محسَّنة سيتم تطبيقها بمجرد أن تتفق المؤسستان على تحديدها فيما يتصل ببرنامج الإقراض. وتم الشروع أيضاً في مبادرات أخرى عديدة بهدف تخفيف عبء الدين عن البلدان ذات السمات المتشابهة وتلك المشاركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، ومساعدة البلدان المدينة على التوفيق بين التزاماتها بشأن سداد الدين وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ - ورداً على ممثل فرنسا، أقر بأن الرصيد السلبي لتحويلات الموارد مؤشر، إلى حد ما، للنمو الاقتصادي في بلدان نامية مختلفة، لكنه يعني أيضاً أن تلك البلدان تستخدم فوائضها التجارية لإنشاء احتياطيات للنقد الأجنبي في البلدان متقدمة النمو وليس من أجل الاستثمار في البلدان النامية. وعموماً فإن لذلك النمو تأثير قليل على البلدان النامية، ولكن له تأثير خطير على البلدان متقدمة النمو، ومن ثم الطابع المزعج للعجز.

٣٩ - **السيد موشاي** (جمهورية تترانيا المتحدة) تساءل عن المعني الدقيق لمفهوم التسامح في الدين. وقال إنه لتتسنى القدرة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يواصل كثير من البلدان المثقلة بالدين بالفعل الاقتراض بأسعار فائدة آخذة في الزيادة. وربما كان من الأصوب دعم الإلغاء التام للدين بدلاً من مواصلة تعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، التي لم تحقق النتائج المتوقعة منها وأضاف أنه قد يتساءل المرء أيضاً عن مسؤولية الدائنين الذين عليهم اتخاذ نظرة جديدة إزاء سياساتهم للإقراض.

٤٠ - **السيدكريغل** (رئيس فرع تحليل السياسات والتنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) أوضح أن منح فترة سماح لسداد الدين تشير إلى قدرة بلد ما على سداد دينه دون المساس بتنميته أو بتنفيذه الأهداف الإنمائية للألفية واعترف بأن المؤشرات الحالية للدين ليست مريحة وأنه يلزم تحديد مؤشرات أكثر ملاءمة. وأضاف أن بعض البلدان في الواقع تؤيد إلغاء الدين بالكامل وتدعو أيضاً إلى زيادة حصة المنح في تحويل الموارد. وتُبذل أيضاً محاولات لضمان أن توفق البلدان الدائنة سياساتها بشأن القروض الثنائية المقدمة إلى البلدان النامية.

٤١ - **الرئيس:** طلب إيضاحاً من ممثل صندوق النقد الدولي عن الأسباب التي دعت إلى تمديد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين وعن الإطار الجديد للصندوق بشأن تحليل الدين.

٤٢ - ممثل صندوق النقد الدولي: قال إنه تم تمديد المبادرة لمدة سنتين إضافيتين ليستفيد منها عدد أكبر من البلدان. ويستعرض الصندوق حالياً الإطار الذي وضعه لتحليل قدرة البلدان منخفضة الدخل على تحمل عبء الدين لجعله أكثر قابلية للتنفيذ.

٤٣ - **الرئيس:** دعا المشاركين لبدء المناقشة العامة بشأن البندين ٨٣ (ب) و(ج).

٤٤ - **السيد المحمود** (قطر): تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين فقال إن الأولوية ظلت دائماً للتنمية الاجتماعية. وعلى الرغم من ازدياد المعونة الإنمائية الرسمية فإنها أقل من توقعات البلدان النامية، التي التزمت بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك أصبح من المهم أن تزيد البلدان متقدمة النمو من مساهماتها في المعونة الإنمائية الرسمية. وبشأن المشاركة في صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية وتعزيز الحوار الذي يرمي إلى تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، فإن مجموعة الـ٧٧ والصين تنتظران باهتمام نتائج الدراسات الجارية أو المزمع إجراؤها بشأن تقنيات التمويل الإنمائي.

٤٥ - وأشار إلى استمرار تزايد مديونية كثير من البلدان النامية وبلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ولم يعلن سوى عدد قليل من البلدان عن زيادة عائدات الصادرات. ولدى البلدان التزامات بالحفاظ على القدرة على تحمل عبء الدين بالتزامن مع تحقيق نمو طويل الأجل والحد من الفقر. ولمعالجة أزمة الدين الخارجي، ينبغي أن تكون السياسة المتعلقة بالدين أكثر ارتباطاً وثيقاً بالنمو والتنمية بحيث تعكس قدرة كل بلد على تحمل الدين وإدماج المرونة المطلوبة في وضع حدود قصوى وتطبيقها وبحث سيناريوهات مختلفة للتصدي للاحتمال القائم دوماً بحدوث

صدمات خارجية. وأضاف أن مجموعة الـ٧٧ والصين ما زالت مقتنعة بضرورة أن تستند تقديرات القدرة الوطنية على تحمل عبء الدين إلى قدرة بلد ما على تنفيذ تنميته وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما يلزم اتخاذ تدابير خاصة لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين على الخروج من الأزمة المالية الناجمة عن تدهور صادرات السلع الأساسية أو وقوع كوارث طبيعية. وينبغي أيضاً وضع آليات لتخفيف عبء ديون البلدان التي تشهد صراعات أو الخارجة منها في إطار استراتيجية ترمي إلى تحقيق سلام دائم.

٤٦ - وقال إنه لا يمكن حل أزمة الدين الخارجي إلا عن طريق التعاون بين الدائنين والمدينين على حد سواء. ولهذا السبب، لا تزال مجموعة الـ٧٧ والصين على اقتناع بأن تخفيف عبء الدين سيحرر موارد يمكن عندئذ أن تكرسها البلدان للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٤٧ - ومضي قائلاً إن البلدان النامية ستكون قادرة بمزيد من اليسر على سداد ديونها إذا استطاعت أن تجد أسواقاً للتصدير وأن تحسن إنتاجيتها بمساعدة المجتمع الدولي. أما نهج ايفيان، الذي وضع كوسيلة أكثر مرونة لمعالجة مشاكل المديونية والجوانب الأخرى لإدارة الدين في البلدان النامية، فإنه ينبغي أيضاً أن يحظى بمزيد من الاهتمام وأيضاً الآليات التي أقرها المجتمع الدولي لحل مسائل الديون السيادية المستحقة للدائنين في القطاع الخاص.

٤٨ - **السيد فان دن برغ** (هولندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه (بلغاريا وكرواتيا ورومانيا وتركيا)؛ وبلدان عملية التثبيت والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة (ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) قال إنه ليتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، سيتعين اتخاذ إجراء عاجل لإنقاذ حياة الملايين الذين يتهددهم خطر الصراع المسلح ووباء فيروس متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، من بين أمور أخرى، ومنح بلدان تلك المنطقة فرصة للنمو والتطور

٤٩ - وأضاف يقول إن التنفيذ التام لتوافق آراء مونتيري هام لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنه، حسبما ورد في تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/59/218)، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في هذا الصدد. وعلى البلدان النامية أن تعزز جهودها للوفاء بالتزاماتها التي قدمتها في مونتيري من خلال ضمان الحكم الرشيد وتعبئة الموارد المحلية على النحو الأمثل، وعلى البلدان متقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والتنمية وتخفيف عبء الدين.

٥٠ - وقال إن الاتحاد الأوروبي على وعي تام بمسؤولياته في هذا الصدد. وقدمت اللجنة الأوروبية سنوياً وعلانية تقارير عن تنفيذ التزامات برشلونة في سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر مونتيري. وتعكف حالياً على استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف ٨ بشأن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

٥١ - وبموجب التزامات برشلونة، أكدت الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي من جديد التزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويبدو من المحتمل ألا يقتصر الاتحاد على الوفاء بالتزاماته بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، بل سيتجاوزها بالفعل. وجميع الدول الأعضاء الجدد تعكف حالياً على تجاوز المرحلة الانتقالية لتصبح بلدانا مانحة وهي ملتزمة بتنفيذ سياسات الاتحاد في مجال التنمية.

٥٢ - وتمشياً مع الالتزام الثاني المقدم في برشلونة والذي تم تطويره كذلك في إعلان روما بشأن المواءمة في عام ٢٠٠٣،

يجب زيادة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن تحسين جودة المساعدة الإنمائية الرسمية يقتضي من جميع الشركاء في التنمية تعزيز التخطيط والترتيبات المالية والرصد والتقييم على صعيد مشترك. ومن المهم بوجه خاص، أن يمتلك البلد الشريك هذه العملية وأن يستفيد إلى أقصى حد من نظمها وإجراءاتها وسياساتها، بما في ذلك الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر وغيرها من الاستراتيجيات. وفي هذا الصدد يسعى الاتحاد للتكامل مع المبادرات القائمة.

٥٣ - وفيما يتعلق بالتجارة، يجب أن يكون اتساق السياسات دقيقاً وأن تصبح السياسات أكثر تركيزاً على التنمية. وقد أُحرز تقدم في هذا الصدد، وبالأخص اعتماد صندوق النقد الدولي آلية التكامل التجاري. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزم تماماً بنظام تجاري مفتوح ومنصف وقائم على القواعد وغير تمييزي ومتعدد الأطراف ويمكن التنبؤ به. وهو ملتزم أيضاً بنجاح جولة مفاوضات الدوحة، بما في ذلك إحراز تقدم نحو إجراء خفض كبير في إعانات المنتجات الزراعية وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق للبلدان النامية. كما يخصص الاتحاد في المتوسط ٧٠٠ مليون يورو سنوياً للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة، مما يجعله المانح الأكبر الوحيد لمثل هذه المساعدة. غير أن جهوده لن يكتب لها النجاح إلا إذا أدمجت البلدان النامية التجارة في إستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وأشار في هذا الصدد، إلى التزام الاتحاد الأوروبي بالتكامل الإقليمي ودعم التجارة بين بلدان الجنوب حسبما ورد في بيانه في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في ساوباولو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٥٤ - وقال إن الاتحاد لا يزال ملتزماً بالمساعدة على حل مشكلة ديون البلدان النامية ودعم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتقديم نحو ٦٠ في المائة من التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت بلدان الاتحاد الأوروبي عزمها على تجاوز غايات تلك المبادرة بأن تقدم رسمياً ١٠٠ في المائة من تخفيف عبء الدين في شكل اقتطاعات ثنائية مسبقة لصالح بلدان المبادرة. وطالب بإجراء تقييم مستفيض لكل حالة على حدة للتأكد من أن ديون البلدان النامية لم تبلغ حداً أقصى يستحيل معها تحمله في الأجل الطويل، حيث لا تزال القدرة على تحمل الدين شرطاً أساسياً لاستقرارها الاقتصادي ونموها وتنميتها.

٥٥ - وأردف قائلاً إن الاتحاد يرى أنه سيكون من المفيد، بشأن قضايا التنمية، إعداد تقرير واحد يركز بشدة على المناقشات المتعلقة بسياسات التنمية. ويمكن لتقرير الأمين العام عن متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مثلاً، أن يتناول قضايا التجارة والدين والنظام المالي الدولي التي يتم حالياً معالجتها في تقارير أخرى.

٥٦ - وقال إنه فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية يتطلع الاتحاد إلى استعراض المقترحات بشأن إيجاد آليات تمويل ابتكارية بقدر كبير من الاهتمام، وسيحكم عليها بناءً على جدواها العملية واستدامتها وإمكانية التنبؤ بها. ويرحب، في هذا الصدد، بالفرصة المتاحة لبحث تلك المقترحات بفضل الدراسة التي رعتها أسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا وبفضل المبادرات الأخرى للدول أعضاء الاتحاد الأوروبي وتقرير المعهد العالمي لبحوث اقتصادات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة عن الموارد الابتكارية من أجل التنمية. غير أنه لا تزال الأولوية الأولى للاتحاد هي زيادة المعونة الإنمائية الرسمية وتحسين كفاءة المعونة وغيرها من الخطوات المتفق عليها في مونتيري.

٥٧ - وتمشياً مع اتفاق آراء مونتيري، شجع الاتحاد الأوروبي ولا يزال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إيجاد أساليب عملية وابتكارية لتوسيع مشاركة البلدان النامية

في عمليات صنع القرارات المتعلقة بتمويل التنمية، التي ، كما ذكر الأمين العام، مسألة هامة. ولهذه الغاية، من الصواب تحسين الإجراءات وتعزيز القدرات على المستوى القطري من خلال تنشيط عملية إعداد وثائق لاستراتيجيات الحد من الفقر ودعم مبادرات بناء القدرة. وثمة إمكانية أخرى مهمة، هي منح البلدان النامية مزيداً من الرأي في القرارات بزيادة عدد الأصوات التي تتمتع بها في المؤسسات المالية متعددة الأطراف.

٥٨ - **السيدة زهانغ** (الصين): قالت إنه على الرغم من أن الاقتصاد العالمي آخذ بوضوح في التحسن منذ بداية العام، لا تزال البلدان النامية بوضوح تكافح من أجل تدعيم أسس اقتصادها وحماية نفسها من المخاطر الاقتصادية. ولما كانت تلك البلدان غير ممثلة على النحو الكافي في المنظمات المالية العالمية، فإنها قد تصبح تماماً أول الضحايا لأية ضغوط مالية. ومن ثم ينبغي أن يعزز المجتمع الدولي بنشاط الإصلاح الهيكلي للنظام المالي العالمي.

٥٩ - وطالبت، في هذا الصدد، بضرورة أن تستخدم الأمم المتحدة بالكامل تأثيرها للإسراع بذلك الإصلاح. وقالت إن على النظام المالي العالمي الجديد التقيد بمبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة وأن يتيح للبلدان النامية مشاركة أوسع في إدارة شؤون العالم الاقتصادية والحد من المخاطر المالية التي تتعرض لها. وأضافت أنه لا ينبغي أن يقتصر الإصلاح على مطالبة تلك البلدان بتحسين الكفاءة والشفافية لنظمها المالية، بل يجب أن يصبح بالإمكان الإشراف على تدفقات الموارد المالية وترشيدها وإنشاء نظم وآليات إنذار مبكر لمعالجة الأزمات.

٦٠ - وقالت إن الدين وضع التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في البلدان النامية زمناً طويلاً في وضع حرج. وبموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، تم إعفاء تلك البلدان من ثلث ديونها، لكن ما زالت تلك الديون الباقية تقدر بنحو ٩٠ بليون دولار. ومن ثم فإن تخفيض مستويات ديون البلدان النامية أساسي لتلك البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً، ليتسنى لها القضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية.

٦١ - ومضت تقول إن هناك أسباباً تاريخية وسياسية للحالة التي تعيشها البلدان النامية ، لكن هذه الحالة أيضاً نتاج نظام اقتصاد ظالم وغير معقول. ومن ثم فإن من واجب المجتمع الدولي أن يزود البلدان النامية بمساعدات عملية لكي تتمكن من تحرير نفسها من مصيدة الدين وتأمين التنمية الاقتصادية. ويجب على البلدان متقدمة النمو بوصفها الدائنة الرئيسية، أن تسهم في بذل جهد حاسم للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وهو شيء ينبغي أن تكفله آليات الرصد العالمية الجديدة. وبالمثل، ينبغي أن تواصل الوكالات الدولية والإقليمية، بشتى الوسائل، مساعدة البلدان النامية على بناء القدرة، وأن تقوم؛ عند تقديم التوجيه والمساعدة المالية، بإيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة لتلك البلدان وقدرتها على التنفيذ وأن تقترح خططاً مجدية للإصلاح والتنمية.

٦٢ - وقالت إن حكومتها، في محاولة لحل مشكلة ديون البلدان النامية، بذلت جهوداً هائلة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. واتخذت، على سبيل المثال، تدابير لصالح البلدان النامية في منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا وقمة الآسيان ١٠+٣ وتعهدت بأن تزيد بانتظام المعونة التي توجهها إلى أفريقيا عن طريق منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا وإلغاء الرسوم الجمركية على واردات معينة من بلدان أفريقية أقل نمواً ومضاعفة مساهمتها المالية في الصندوق الأفريقي لتنمية الموارد البشرية. وعلاوة على ذلك، تستعد للانضمام إلى بلدان أخرى في استكشاف سبل جديدة لزيادة تخفيف عبء ديون البلدان النامية.

٦٣ - **السيد شلكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يؤيد إنشاء آلية لرصد الهيكل المالي الدولي وتحديد التدابير والاستراتيجيات الملائمة للاستجابة بسرعة للأزمات ولمنع الصدمات العالمية في الأجل الطويل، حيث أن وجود نظام مالي مستقر وكفؤ شرط لا غنى عنه لتهيئة الظروف الداخلية والخارجية اللازمة لتيسير بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتشجيع زيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٦٤ - وأضاف أن من دواعي سرور الاتحاد الروسي أن يلاحظ استمرار العمل داخل صندوق النقد الدولي من أجل وضع نظام للإشراف أكثر صرامة. وينبغي، في هذا الصدد، دراسة إنشاء جهاز إقليمي مستقل للرصد.

٦٥ - وقال إنه من المهم جداً أن يتم في حينه تحديد القطاعات الاقتصادية الضعيفة المحتملة في مختلف البلدان. وفي هذا الصدد، فإن حكومته على اقتناع بأنه، رغم الصعوبات في التنفيذ، فإن نهج الميزانية العمومية، الذي يضم مؤشرات الضعف في القطاعين العام والخاص على السواء، قد يصبح أحد الأدوات الرئيسية للإشراف.

٦٦ - وفيما يتعلق بالأدوات المالية لصندوق النقد الدولي، فإنه، حسبما أشار الأمين العام عن حق، لم يستعمل قط الحد الائتماني لحالات الطوارئ وانتهت مدته في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، فإن فكرة تبسيط شروط الوصول إلى موارد الصندوق بالنسبة للبلدان التي انتهجت سياسة اقتصادية معقولة، لا تزال وثيقة الصلة بهذا الموضوع ويجب على المقترحات الحالية لتحسين الأدوات المالية الوقائية أن تقدم حلولاً بديلة في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، من المستصوب تعزيز دور مؤسسات بريتون وودز في الإشراف على تدفقات رؤوس الأموال من أجل المضاربة وأنشطة المراكز عبر البحار، وكذلك في محاربة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

٦٧ - وأضاف يقول إن مسألة توسيع مشاركة البلدان النامية وبلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في عمليات صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية، ينبغي النظر إليها أساساً من زاوية زيادة كفاءة المعونة الإنمائية. ويتعين أن تخدم أنشطة تلك المؤسسات مصالح البلدان التي تتعامل معها. وأشار إلى أن مسألة إعادة توزيع الأصوات داخل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي من المحتم أن تفضي إلى مواجهة لا جدوى منها بين العناصر الرئيسية الفاعلة مما قد يعرض للخطر مبدأ توافق الآراء.ويسعى الاتحاد الروسي جاهداً لتأمين اعتماد قرارات عملية تؤدي إلى حل المشاكل الحالية بدون أن يؤدي ذلك إلى الانقسام أو الحاجة إلى تنقيح النظم الأساسية للمؤسسات المالية الدولية.

٦٨ - وقال إن الدعم الذي قدمه الاتحاد الروسي لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين ما زال حاسماً في تنفيذها الفعلي، لا سيما وأن حجم المعونة المالية التي يقدمها الدائنون الآخرون اعتمد على مقدار الإعفاء الذي تمنحه روسيا. وفيما يتعلق بالمبلغ الإجمالي لتلك التخفيضات، تحتل روسيا المركز الرابع بين المانحين، وبالإشارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تأتي الأولى. وأضاف أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين والاستراتيجية الجديدة الرامية إلى ضمان تحمل عبء الدين الخارجي هما مجرد وسيلتان ولا يضمنان بأي حال من الأحوال تمكن أفقر البلدان من تخليص نفسها من عبء الدين. ولن يسفر الإعفاء من عبء الدين عن النتائج المستصوبة ما لم يقترن بسياسات مالية واقتصادية وميزانوية رشيدة وإصلاحات هيكلية وتقوية المؤسسات العامة ومناخ استثمار أكثر مؤاتاه في أفقر البلدان. وتبين التجربة أن زيادة حجم القروض بصورة مستمرة وإلغاء الديون السابقة في نفس الوقت ليس من الصواب في شيء. فهذه الممارسة تدمر

الشفافية المالية وتضعف الهيكل المالي الدولي وتعلم البلدان المقترضة عادات سيئة. ومن ثم فإنه من الضروري إعادة النظر في هذه المشكلة وإيجاد حل قائم على أساس نهج شامل. وعلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التفكير في استحداث آليات مالية جديدة ناظمة لا تؤدي إلى تصاعد الديون.

٦٩ - **السيد جيها** (الهند): بعد أن أعلن انضمام وفده إلى ما جاء في البيان الذي أدلي به ممثل قطر باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، لاحظ أن تقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/59/219) ذكر أن صافي التحويل للموارد إلى البلدان النامية ظل سلبياً، حيث بلغ مستوى مزعجاً قيمته ٢٤٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٣. وانخفض صافي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٦ واستمر انخفاض الموارد التي تقدمها المؤسسات الإنمائية والمالية متعددة الأطراف. وكان هناك أيضاً نقص كبير في المساعدة الإنمائية الرسمية مقارنة مع الالتزامات التي قدمت في مؤتمر مونتيري وانعكست الزيادات في هذه المساعدة في معظمها حتى الآن في فترات سماح لسداد الدين بدلاً من المعونة الإنمائية. ولذلك، فإن إصلاح النظام المالي الدولي مسألة ملحة جداً.

٧٠ - وحسبما بين تقرير الأمين العام اتخذت البلدان النامية طائفة واسعة من التدابير في السنوات الأخيرة لتقوية الأنظمة المالية والإشراف المالي لكي تقلل من قابليتها للتأثر بالصدمات الخارجية. ودعا المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير للحد من تعرض البلدان النامية لمثل هذه الصدمات، ودعم عملية الانتعاش العالمية وتصحيح الاختلالات العالمية فيما بين البلدان. وقال إن ذلك يقتضي نهجاً منسقاً وتعاونياً إلى جانب التصميم على تقاسم عبء التكيفات اللازمة بصورة منصفة.

٧١ - وقال إنه يجب ممارسة الإشراف الاقتصادي لتحسين المرونة لدى البلدان على مواجهة الصدمات الاقتصادية وتقلبات السوق ولمنع حدوث الأزمات في نهاية المطاف، ولكن ما زال هناك الكثير مما يجب القيام به لتقوية فعالية الإشراف. وأشار إلى أن أحد المشاكل الخاصة هو عدم إدراك البلدان النامية للتوصيات في مجال السياسات المتعلقة بها، كمراعاة أولوياتها وكذلك أطرها المؤسسية وظروفها الخاصة على النحو المناسب. وحسبما اقترح الأمين العام، ينبغي أن يكون الإشراف موجها نحو سياسات الاقتصادات متقدمة النمو، ليصبح بالإمكان تحسين الإطار العام للإشراف.

٧٢ - وقال إن ثمة بعد آخر هام لمنع وقوع الأزمات هو أن تقوم المؤسسات المالية متعددة الأطراف باستحداث تسهيلات مالية من أجل الحالات الطارئة، ومساعدة البلدان على التعامل مع الأزمات. وهذا من شأنه أن يبث الثقة في السوق ويقلل إلى أدنى حد من المخاطر ذات التأثير الضار الناجمة عن التقلبات في التدفقات الرسمالية الخاصة. وأضاف أن إنشاء صندوق النقد الدولي آلية للتكامل التجاري يعد تطوراً موضع الترحيب

٧٣ - وفيما يتعلق بتنظيم القطاع المالي والإشراف عليه، وحسبما ذكر الأمين العام في تقريره عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/59/218)، فإن اتفاق بازل الجديد لرؤوس الأموال لا يستجيب بالضرورة لجميع اهتمامات البلدان النامية. ومن ثم فإنه من المهم كفالة مشاركة البلدان النامية بصورة فعالة ومنصفة في صياغة المعايير والقواعد المالية. وعلى الرغم من طرح عدد من المقترحات بهدف إعادة تصميم الهيكل المالي الدولي في هذا الاتجاه، لم يتحقق ثمة تقدم كبير. وأضاف أن الاجتماع رفيع المستوى الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥ عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٩١ ينبغي أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات بشأن هذه المسائل.

٧٤ - وأعرب عن ترحيب وفده بالمناقشات حول إنشاء آليات مالية ابتكارية ومصادر للتمويل، ولكن لا ينبغي أن يخفي ذلك ضعف مستوى تدفقات الموارد أو ينكر الحاجة إلى زيادة مشاركة البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية وتسييرها وفي عملية صنع القرار فيها. كما لا ينبغي لتلك المقترحات تمكين البلدان متقدمة النمو من التنصل من الالتزامات التي تعهدت بها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية أو أن تؤدي إلى زيادة الأعباء على كاهل البلدان النامية.

٧٥ - وقال إن مشاكل الدين التي تواجه البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل لا تزال تشكل قيوداً حادة على تنميتها الاقتصادية، وتحول بينها وبين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك ، يجب على الإطار التنفيذي لقياس قدرة تلك البلدان على تحمل الدين أن يحقق توازناً ملائماً بين القواعد وحسن التقدير فيما يتعلق بالتزامات تلك البلدان.

٧٦ - وقال إنه لا يمكن إغفال الحاجة إلى خاتمة سريعة للتجديد الرابع عشر لموارد الجمعية الدولية للتنمية. وإذا ما تحققت أيضاً الإمكانيات التي يتيحها التعديل الرابع للنظام الأساسي لصندوق النقد الدولي على النحو الذي وافق عليه الصندوق في عام ١٩٩٧، فإنه يجب الاستفادة بالكامل من منح مخصصات استثنائية من حقوق السحب الخاصة.

٧٧ - **السيد مصطفي** (نيجيريا):قال إن وفده ينضم إلى ما ورد في البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وأضاف أن تقريري الأمين العام (A/59/218 وA/59/219) رسما صورة مألوفة لنظام مالي دولي يتم فيه التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان متقدمة النمو. وفي ظل غياب الإرادة السياسية الفعلية من جانب البلدان متقدمة النمو، لن تكون البلدان النامية قادرة على أن يكون لها صوت مسموع أو أن تشارك في تسيير النظام المالي الدولي. ولذلك ستظل قابلة للتأثر بالقلاقل العالمية وستصبح تحت رحمة عدم الاتساق بين السياسات والتدابير المعتمدة لتعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها.

٧٨ - وفيما يتعلق بالإشراف الذي يمارسه صندوق النقد الدولي، يجب على الأخير أن يفعل ما في وسعه لزيادة شفافية تقييماته للقطاع المالي في البلدان الأعضاء. وعندما يركز الصندوق على رصد تنفيذ البرامج التي يمولها بدلاً من التركيز على الأولويات والاحتياجات الوطنية، من المحتمل أن يرتكب أخطاء في تقييم نتائج سياساته. وقال إن نيجيريا تأمل في أن دراسات الحالة الإرشادية التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي في عدد من البلدان من أجل حماية الاستثمارات العامة لن تكون مركزة في منطقة واحدة من العالم، كما يبدو الحال كذلك طبقاً لتقرير الأمين العام.

٧٩ - وتحول إلى الحديث عن مسألة تمثيل البلدان الأفريقية في المؤسسات المالية الدولية فقال إنه ينبغي سرعة معالجة عدم توافر الإدارة الديمقراطية القائم حالياً في العمليات التي تضطلع بها تلك المؤسسات. وأعرب عن اعتقاد نيجيريا القوي بضرورة معالجة النقص الكبير في تمثيل أفريقيا في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما إن إنشاء مناصب إضافية لممثلي المجموعتين الأفريقيتين في مكاتب المديرين الذين يمثلون بلداناً نامية معينة وفي عواصم تلك البلدان، أمر مرغوب فيه، إلا إنه ليس كافياً بدرجة كبيرة؛ فإجراء إصلاح هيكلي لتلك المؤسسات هو وحده الذي سيعطى لأفريقيا مزيداً من التمثيل.

٨٠ - وبشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية، قال إن نيجيريا، من واقع التجربة، تعرف أن التزامات الديون الخارجية يمكن على المدى الطويل أن تعرض للخطر جهود التنمية. وفي أفريقيا، حيث تشتد حدة أزمة الديون الخارجية، فإن الأموال التي تنفق على خدمة هذا الدين وغيره من

الديون هي أموال أُخذت بعيداً عن برامج اجتماعية في أشد الحاجة إليها. وأضاف أن وفده أكد هذه النقطة خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، وهو يثير هذه المسألة مرة أخرى لأن الحالة لم تتغير بل أنها ساءت في كثير من البلدان الأفريقية

٨١ - وقال إن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة قد تكون مفيدة، لكن يشوبها أنها اتخذت نهجاً متفرقاً إزاء مشكلة الدين، التي تتطلب حلاً أكثر شمولاً وجذرياً. ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات لتنفيذ أحكام العديد من قرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع

٨٢ - وأردف قائلاً إنه في ظل عدم وجود محفل أو جهاز متعدد الأطراف لحل أزمة الديون الخارجية، لا يزال وفده على اقتناع بأن الأمم المتحدة تقدم الفرصة الأفضل للسعي من أجل إيجاد حل دائم لهذه الأزمة. وإجراء مناقشة بشأن الديون الخارجية، في سياق الحوار الذي يعقده كل ربيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز هو سبيل جيد لإيجاد حل لصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي.

٨٣ - **السيد أمايو** (كينيا): قال إن وفده يؤيد ما جاء في البيان الذي قدمته قطر باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وأشار إلى أن السيناريو الوارد في تقرير الأمين العام (A/59/218)، لا سيما ما يتعلق بالزيادة في التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية، إلى الخارج والنقص المتزايد في التدفقات المالية الصافية، ليس مؤاتياً للبلدان النامية. وهناك حاجة مُلحة لوضع استراتيجية لعكس تلك التدفقات السلبية، بما في ذلك اتخاذ تدابير مناسبة لزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية وإصلاح القطاع المصرفي الدولي وحل مشكلة الديون الخارجية التي تعاني منها البلدان النامية.

٨٤ - وقال إنه على الرغم من أن البلدان النامية تلعب دوراً هاماً ومتزايداً في الاقتصاد العالمي، فإنها لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الهيئات الدولية الاقتصادية والمالية صانعة القرار. ولا تزال عملية صنع القرار في المؤسسات المالية متعددة الأطراف تفتقر إلى الشفافية والديموقراطية بما يتناقض مع الاتجاه العالمي. وتدعو الحاجة إلى إصلاح نظام التعيينات في المناصب العليا في تلك المؤسسات لضمان فرص متساوية بالفعل لجميع البلدان

٨٥ - وأشار إلى أن إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية وبلدان الاقتصادات في مرحلة الانتقال قد زاد في عام ٢٠٠٣، وهناك ارتفاع مرتبط بذلك في الدين الخاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما أن نسبة إجمالي الدين إلى الناتج القومي الإجمالي لا تزال تزداد سوءاً أيضاً، لا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأضاف أن خدمة الدين الخارجي ظلت قيداً رئيسياً على كاهل البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. كما أن الحاجة إلى استمرار القدرة على تحمل الدين للحفاظ على علاقات جيدة مع مؤسسات بريتون وودز قد أخل بدرجة خطيرة بجهود كينيا لتعزيز نمو طويل الأجل وتنفيذ استراتيجيات للحد من الفقر. ومع التزام البلد بخدمة الدين، لم يتبقى هناك موارد متاحة للاستثمار في القطاع الإنتاجي وزاد من سوء تلك الحالة الأداء الضعيف لصادرات السلع الأساسية في الأسواق الدولية والآثار السلبية على قطاع السياحة

٨٦ - وقال إن تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين يمضي ببطء شديد. ولضمان نجاح تلك المبادرة، من الضروري، بوجه خاص جعل قواعد نقاط القرار أكثر مرونة، واعتماد معايير لتحمل الدين أكثر واقعية. وأضاف أن كثيراً من البلدان منخفضة الدخل، مثل كينيا، التي لم تتأهل للدخول في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، لا يزال يتحمل عبء ديون ثقيلة وخدمة تلك الديون على حساب الاستثمار في البنية التحتية والمرافق الأساسية الاجتماعية. ولا يمكن تحمل هذه الحالة مع التسليم

بالصعوبات الهائلة التي تواجه حكومة كينيا في سعيها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أن بلده حصل خلال العام الحالي، على إعادة هيكلة ديونه في سياق نادي باريس لكن ذلك لن يحقق أكثر من مجرد توفير قدر من التخفيف في الأجل القصير. ومن ثم فإنه يتعين استكشاف إمكانيات نهج إيفيان وغيره من التدابير الابتكارية من أجل ضمان حل دائم لمشكلة ديون تلك البلدان التي لم تستفد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين. وينبغي أيضاً إعطاء الأولوية لإلغاء الدين لمنح البلدان النامية دخلاً متاحاً للاستثمار في القطاعات الإنتاجية واستبدال قروض تمويل المشاريع بمنح يكون لها تأثير أكبر في الأجل الطويل.

٨٧ - **السيد برامانيك** (بنغلاديش): أعلن انضمامه إلى ما ورد في بيان ممثل قطر باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إنه يود أن يبدى بعض الملاحظات الإضافية.

٨٨ - ومضى يقول إن البلدان النامية ظلت لعدد من السنوات، تعاني من تدفق صافي للموارد إلى الخارج. وقد أعربت عن شواغلها في مناسبات كثيرة في منتديات مختلفة، من بينها اللجنة الثانية، لكن لم يتغير شئ. وبات من الضروري عكس هذا الاتجاه. كما ظل حجم المعونة الإنمائية الرسمية أقل من الهدف المتفق عليه وهو نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، رغم تحسن طفيف عقب مؤتمر مونتيري. ودعا إلى استكشاف وسائل جديدة ابتكارية لزيادة التدفق الراهن للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأعرب عن ترحيب بنغلاديش بالاقتراح الداعي إلى إنشاء مرفق تمويل دولي وأيضاً بتوصيات فريق الخبراء الذي أنشئ عقب إطلاق مبادرة العمل لمحاربة الجوع والفقر وقال إن المبادرات الدولية لمنع وقوع الأزمات وحلها تدعو للتفاؤل. وأضاف أن برنامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقييم القطاع المالي قد يبرهن على أنه برنامج مفيد، لكنه لا ينبغي أن يحمل في طياته مشروطيات جديدة. ويجب أن تراعى الإصلاحات المقترحة العواقب الاجتماعية والإنسانية

٨٩ - وقال إن معظم البلدان النامية قابلة للتأثر بالصدمات الخارجية وينطبق ذلك بوجه خاص على أقل البلدان نمواً، ومعظمها بلدان مصدرة لسلعة أساسية وحيدة ولذلك يلزم أن يكون التمويل التجاري آمناً وقابلاً للتنبؤ به. وتتحمل الاقتصادات الكبرى مسؤوليات متزايدة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي.

٩٠ - وعلى الرغم من الاعتراف على نطاق واسع بالحاجة إلى زيادة تمثيل البلدان النامية في عملية صنع القرارات المالية الدولية، تحقق تقدم قليل في هذا الشأن. ومن المطلوب أن تتوافر لدى الشركاء في التنمية الإرادة السياسية لاستيعاب رغبات البلدان النامية في هذا الصدد.

٩١ - ومضى يقول إن سيناريو الدين ما زال كئيباً بالنسبة للبلدان النامية، ومن بينها أقل البلدان نمواً المتضررة أشد الضرر بسبب ديونها. وتقتضي مشاكل الدين الخطيرة لتلك البلدان حلاً شاملاً. ومع أن بنغلاديش ليست من البلدان المثقلة بالدين، إلا إنها لا تزال تشعر بالتأثير على مواردها عند سدادها لدينها. وأضاف أن الإلغاء التام للديون الثنائية ومتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نمواً، من شأنه أن يحرر موارد يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية كالغذاء والصحة والمأوي والمرافق الصحية والوصول إلى مياه الشرب المأمونة والتعليم ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٢ - **السيد بن ميللوك** (المغرب):قال إنه رغم التغير الكبير في الاقتصاد العالمي والدلائل المؤاتية للنمو، لا تزال الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية خطيرة، لا سيما بسبب حجم الفقر في تلك البلدان وقابليتها للتأثر بالصدمات الخارجية.

٩٣ - واستطرد قائلاً إن نقص التدفقات المالية ما زال هو العقبة الرئيسية التي تحول دون الانتعاش والتنمية الاقتصادية في تلك البلدان. ومن ثم ينبغي أن يكثف المجتمع الدولي جهوده لزيادة التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية، لا سيما في القارة الأفريقية، ليتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى المجتمع الدولي أيضاً تذليل الصعوبات، لا سيما تلك التي لها طابع منهجي التي تواجهها البلدان النامية.

٩٤ - وفي اقتصاد عالمي يتسم بزيادة الترابط بين الاقتصادات الوطنية، فإن للسياسات الاقتصادية للبلدان متقدمة النمو تأثير مباشر على بلدان الجنوب. وينبغي، في هذا السياق، أن تفي البلدان متقدمة النمو بالالتزامات التي قدمتها في مختلف المحافل الدولية، لا سيما في مونتيرى، لضمان اتساق سياساتها مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولصندوق النقد الدولي دور ينبغي القيام به لضمان تحقيق الاستقرار والتوازن للاقتصاد العالمي.

٩٥ - وفيما يتعلق بمشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية، دعا إلى دعم الجهود التي يبذلها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتعزيز هذه المشاركة، ووضع جدول زمني محدد لتحقيق ذلك. وينبغي أن تركز الجهود على البحث عن توافق آراء بشأن التدابير الهيكلية، لا سيما عودة عدد الأصوات الأساسية إلى مستوى يعادل على الأقل ما كان عليه الحال وقت إنشاء صندوق النقد الدولي، وزيادة حصة الأسهم، وتكوين أغلبيات خاصة جديدة، وزيادة إنتقائية في رأس المال وتوسيع نطاق المجالس التنفيذية. ولا يمكن أن تتحقق هذه التغيرات بدون الإرادة السياسية من جانب البلدان متقدمة النمو. ولا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن تلك البلدان ملتزمة بموجب توافق آراء مونتيرى بأن تصحح أوجه الاعوجاج في عملية صنع القرار في مؤسسات بريتون وودز.

٩٦ - وقال إن استمرار مشكلتي المديونية وخدمة الدين في البلدان النامية عامل يعوق جهودها الإنمائية. ويمكن أن يلعب تخفيض المديونية دوراً حيوياً في الإفراج عن موارد سيتم استخدامها من أجل النمو المتواصل. وأعرب عن ترحيب المغرب بالجهود التي تبذلها البلدان منخفضة الدخل المثقلة بالدين في سياق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين. وأضاف أن نجاح تلك المبادرة يتطلب قدراً من المرونة للتغلب على الصعوبات التي تواجه البلدان المعنية التي لا تستطيع الوفاء بمعايير القبول فيها. وأعرب في هذا السياق عن ترحيب المغرب بتمديد أجل انتهاء المبادرة إلى نهاية عام ٢٠٠٦

٩٧ - وأشار إلى الحاجة إلى نفس المرونة من أجل التعامل مع ديون البلدان النامية جميعاً. ومن الضروري أيضاً التغلب على الصعوبات التي تعانيها تلك الدول والحد من تأثير عدم استقرار الاقتصاد العالمي على قدرتها على إدارة ديونها. كما ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهوده في سياق نهج يقوده الاهتمام بالحفاظ على مستوى للمديونية يمكن أن تتحمله البلدان النامية، لا سيما أكثرها مديونية، مع ضمان أن تكون الموارد المحولة إلى تلك البلدان متاحة لها بشروط لا تهدد قابليتها للاستمرار في الأجلين المتوسط والطويل. وأردف قائلاً إن المغرب، في الوقت نفسه، تؤيد إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إطاراً جديد لتقييم مديونية البلدان منخفضة الدخل استناداً إلى تحليل منهجي لديناميات تلك المديونية. ولا ينبغي أن يقتصر مثل هذا التقييم على مراعاة المؤشرات التي تحدد مستوى الدين القابل للتحمل، بل يجب أن يشمل أيضاً العوامل النوعية، الأخرى بغية وضع استراتيجياته التمويلية في ضوء مناسب.

٩٨ - **السيد جيني** (أندونيسيا): تكلم باسم رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، فقال إن تلك البلدان تنضم إلى

ما ورد من ملاحظات في البيان المقدم من ممثل قطر باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

٩٩ - وقال إن استقرار القطاع المالي هو أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الرابطة باستمرار إلى تحقيقه. أما الأزمات المالية التي عانت منها المنطقة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، بعد أن شهدت واحداً من أسرع معدلات النمو في العالم، فإنها أوضحت شيئين، وهما أن اقتصادات بلدان الرابطة أكثر ارتباطاً وثيقاً ببعضها الآخر من المعتقد به في الماضي وأنها متكاملة بوضوح في أعين المستثمرين. وأصبحت الدروس المستفادة من تلك الأزمات المالية الأساس في انطلاق الجماعة الاقتصادية لرابطة دول جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٠٣. وأهداف تلك الجماعة هي تعزيز التنمية الاقتصادية للمنطقة وتعزيز مرونتها، ومن ثم زيادة مساهمتها في الاقتصاد العالمي وقدرتها على أن تصبح جزء من محرك النمو العالمي.

١٠٠ -وقال إن عملية الإشراف في رابطة دول جنوب شرق آسيا، التي تسهم كآلية إنذار مبكر لأي مشكلة محتملة قد تمس القطاع المالي والتي تقوم على الرصد المستمر للأوضاع الوطنية وانعقاد الاجتماعات الدورية لوزراء مالية بلدان الرابطة، تمثل مبادرة للتعاون المالي المستمر بين تلك البلدان.

١٠١ -وحسبما أشار إليه الأمين العام في تقريره (A/59/218)، لا يزال الاستثمار المباشر الأجنبي أهم مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية. وأكدت بلدان الرابطة من جديد التزامها بأن توفر للمستثمرين بيئة تنافسية جذابة للاستثمار وأنشطة الأعمال. وأدى هذا الالتزام بالفعل إلى نشأة اتجاهات إيجابية محددة المعالم. وحيثما كان مجدياً، تنشئ الرابطة آليات بالاشتراك مع شركائها من شأنها أن تعزز مقاومة المنطقة في التصدي لأية عوامل خارجية. ومما لا ريب فيه أن مبادرة شيانغ ماي، على سبيل المثال، ساعدت قطعاً بلدان الرابطة على التغلب على الأزمة المالية الآسيوية. ومع ذلك، نظراً لأن تلك البلدان عاشت مراحل مختلفة للتنمية، ظلت المنطقة متأثرة بالقلاقل والمخاطر العالمية. ولا يمكن تحقيق الانتعاش المطرد ما لم يتم مواجهة التحديات الناتجة عن الاقتصاد المعولم. وأضاف أن المديونية هي أثقل التحديات التي تواجه البلدان النامية التي من المؤكد لن تستطيع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما لم ترتبط سياسة إدارة الدين بالنمو والتنمية. ولذلك تؤيد بلدان الرابطة الجهود المبذولة لإنشاء وتطبيق آليات ابتكارية لمعالجة مشاكل الدين في البلدان النامية بصورة شاملة، على أن تقوم تلك الآليات، ضمن جملة أمور أخرى، على الاستفادة من حقوق السحب الخاصة ومبادلة الديون ببرامج في مجالي التنمية والبيئة. ومع الاعتراف الواجب بجهود بعض البلدان متقدمة النمو لتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي المحددة لصالح التنمية، ترى بلدان الرابطة أن الالتزامات الحالية لن تكفي لتمكين البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك تدعو بلدان الرابطة إلى مزيد من الإرادة السياسية من جانب البلدان متقدمة النمو.

١٠٢ -وقال إن تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية، وهو ما تم التأكيد على الحاجة إليه في توافق مونتيري وأبرزه الأمين العام في تقريره (A/59/218)، من شأنه أن ييسر كثيراً الإصلاحات الشاملة في الهيكل المالي الدولي وتنفيذ البلدان النامية للالتزامات الدولية، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، تدعو بلدان الرابطة إلى زيادة مشاركة أعضائها في صنع القرار ورسم السياسات داخل مؤسسات بريتون وودز وفي جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

١٠٣ -وأضاف يقول إنه من الأهمية بمكان أيضاً المناقشات التي أسفرت عن البلاغ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠٤ الصادر عن لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي والاعتراف الذي يتزايد بالحاجة إلى مجموعة جديدة من المفاهيم والصكوك التي تحبذ تخصيص موارد جديدة وتوفر للبلدان النامية وصولاً أكثر مرونة إلى المصادر المالية.

١٠٤ -وقال إن وجود قطاع مالي سليم شرط أساسي لدعم أهداف التنمية. وكان من المستحيل أن تتجاوز بلدان الرابطة الأزمة المالية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، بدون رؤية سديدة وعمل متضافر. وعلى الرغم من أن التطلع الاقتصادي العالمي هو تحقيق الاستقرار النسبي، فإنه يجب أن تعمل البلدان متحدة لمنع حدوث صدمات في المستقبل. وسيتيح الاجتماع رفيع المستوى الذي سيعقد أثناء الدورة الستين للجمعية العامة فرصة لتلك البلدان لمناقشة هذه المسائل، كما أنه سيتزامن مع التقييم الذي يجرى كل سنتين لتوافق آراء مونتيري.

١٠٥ -**السيد شيريبوغا** (إكوادور): قال إنه يؤيد ما ورد في بيان ممثل قطر الذي أدلي به باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وأضاف أن القضاء على الفقر لا يزال هدف سياسات معظم أعضاء المنظمة، لأنه من الضروري إيجاد عالم أكثر عدلاً وإنصافاً. واستطرد قائلاً إنه من المؤسف أن تجد البلدان النامية نفسها مرغمة غالباً على تأجيل تنفيذ القرارات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالقضاء على الجوع والفقر لكي تسدد أو تخدم ديونها الخارجية. أما إكوادور، التي واجهت هذه المعضلة، مع نسبة دين خارجي بلغت ٤٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣، فإنها تدعو مرة أخرى بإلحاح المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية أن تتحمل مسؤولياتها في هذا المجال وأن تعمل على حل المشكلة.

١٠٦ -وطالب بأن تكون الحلول مستدامة وبأن تتيح للبلدان النامية، تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. فليس من المقبول أن يحول سداد الدين وخدمة الدَّين بينها وبين تنفيذ الاستثمارات الضرورية في المجالين الاجتماعي والإنتاجي. ولذلك يجب تخفيف شروط إعادة التفاوض على الدَّين الخارجي التي تتعارض مع مبدأ سيادة الدول.

١٠٧ -وقال إنه يجب التأكد من قدرة البلدان المدينة على تحمل مستوى الدَّين، لأنه من العسير سداد دين ما مع الحث على النمو طويل الأجل والحد من الفقر. ودعا أعضاء المجتمع الدولي إلى أن يبذلوا أيضاً جهداً متضافراً وحاسماً لإنشاء آليات تضع في الاعتبار حالة البلدان النامية، بما فيها البلدان متوسطة الدخل.

١٠٨ -ولما كان كثير من البلدان النامية يقع دورياً ضحية الكوارث الطبيعية التي تصيب سكانها والطاقات الكاملة لاقتصاداتها، فإنه يجب تمكين هذه البلدان، في مثل هذه الحالات، من الحصول على الأموال أو توافر الموارد من أجهزة تقديم المعونة الطارئة للتخفيف من الآثار دون إضافة أعباء جديدة إلى ديونها.

١٠٩ -وقال إنه لإنشاء آلية للمعونة الطارئة، من المهم مراعاة حالة كل بلد، لا سيما أوضاعه الاجتماعية، التي يجب أن تسهم كأساس في بناء القدرة على سداد الدين.

١١٠ -وأشار إلى أنه، مع ذلك فإن هذه الآليات ليست كافية لحل المشكلة الرئيسية، وهي مشكلة المديونية. ولذلك لا بد من علاج آثار العوامل الخارجية التي تؤثر على حالة البلدان النامية، وخصوصاً أوجه الإجحاف المتأصلة في النظام التجاري متعدد الأطراف، التي تحد من إمكاناتها الإنمائية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠